بينما يقل عدد السكان في المناطق الجبلية ويمكن معرفة ذلك بصورة اوضح عند دراسة الخريطة الكنتورية لإقليم المدينة المنورة شكل رقم (٣٨)

أما العوامل البشرية : متمثلة في أ - امتداد الطرق والتي ظهرت على جانبيها المستوطنات البشرية التي اتخذت الشكل الشريطي ويلاحظ من الشكل رقم (٣٧) والشكل رقم (٣٨) امتداد هذه المستوطنات على امتداد خط سكة حديد الحجاز القديم ، طريق المدينة-ينبع والمدينة-بدر .

ب - التحول من الرعي إلى الاستقرار مما أدى إلى تخطيط الأراضي وانشاء المجمعات القروية المتوسطة الحجم وتوطين السكان في هجرهم .

جـ - كما ساعدت الظروف التاريخية على نشأة بعض المدن والتي لا يزال بعضها قائماً إلى الوقت الحاضر غير أن البعض الآخر فقد أهميته التي تميز بها في الفترات التاريخية السابقة وتدهور حجماً ووظيفة . وهذه النتيجة توضح صحة الفرضية السادسة كذلك.

٧ - لقد تغير إجمالي عدد المراكز الحضرية التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة فما فوق تغيراً كبيراً حيث ارتفع عددها من ٥ مراكز وذلك عام ١٣٩٤هـ إلى ٣٢ مركزاً عام ١٤٠٣هـ.أما الاختلاف في أحجامها فما زال متدرج يتخذ شكل الهرم الذى تتسع قاعدته ثم تضيق عند القمة ، وتظل المدينة المنورة أكبر المراكز الحضرية في اقليم المدينة المنورة وذلك باعتبارها المركز الرئيسي للانشطة الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم فهي بؤره جاذبة لسكان المدن والقرى والبوادى . أما مراكز الإمارات الفرعية في الإقليم فلا تزال قليلة السكان صغيرة الحجم كثيرة العدد باستثناء مدينة ينبع البحر التي تميزت بنموها السكاني الذى يرجع بالدرجة الأولى إلى تأثرها بمشروعات خطط التنمية الثانية والثالثة التي كان أهمها إقامة المنطقة الصناعية بها . أما نمط توزيع المدن في إقليم المدينة المنورة فهو يتميز بعدم اتباعه نمط التوزيع الخطي القريب من النمط التوزيعي لقاعدة المرتبة والحجم بل يتجه نحو شكل المدينة المسيطرة وذلك لأن التوزيع اللوغارتمي المنتظم يتطلب أن يكون الإقليم كاملاً في ذاته أى ليس جزءً من إقليم آخر، بحيث تتحول وظائف من مدنه إلى مدن الإقليم الأكبر وهذا لا ينطبق على منطقة الدراسة التي لا تمارس الكفاية الذاتية كما انها تتبع ادارياً مدينة الرياض التي تمثل رأس الهرم في الترتيب الادارى .

كما لا توجد فواصل بين مراتب الأحجام وتسلسلها ماعدا إنحداراً كبيراً بين المدينة الأولى (المدينة المنورة) والمدينة الثانية (ينبع) ويرجع ذلك إلى أن إقليم المدينة المنورة إقليم زراعي له ظروفه الطبيعية والبشرية الخاصة والتي لا تسمح بظهور مراكز استيطان كبيرة الحجم وهذا مايوضح صحة الفرضية السابعة .

٨ - عند دراسة المدينة المنورة كأهم مركز استيطاني في الإقليم حجماً ووظيفة ظهرت اهميتها كمدينة مركزية لإقليمها حيث تمثل همزة الوصل بين الإقليم ومناطق المملكة الأخرى. فهي متميزة في الإقليم بنموها السكاني والعمراني وتركيبها الوظيفي الذى امتد ليشمل مناطق محيطه بها. أما العلاقات الإقليمية لهذه المدينة وإقليمها المجاور فهو يؤكد نموها وتطورها . إذ أتسع مجال هذه العلاقات وتجاوز بعضها حدود الإقليم الإدارى إلى أقاليم مجاورة، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العنصر الإقليمي في معظم وظائفها. وقد تمثلت في العلاقات الثقافية - الاقتصادية السكانية - الصحية - وقد اتخذت كل علاقة حدود خاصة بها تميزت من بينها العلاقات الصحية بأقصى اتساع لها وذلك كما يظهرها الشكل رقم (٤٧) وهذه العلاقة التكاملية تؤكد لنا صحة الفرضية الثامنة .

ثانيـــاً : التوصيـــــــات

بناء على النتائج السابقة نجد من المستحسن تقديم بعض التوصيات والمقترحات النابعة من أهمية ربط البحث العلمي بمشكلات البيئة والتي نرجو أن تساعد في حل بعـــض المشكلات وتفيد في عملية التخطيط المستقبلي .

١ - العمل على ضرورة التنسيق بين أوجه نشاط الوزارات والدوائر الأخرى التي يعهد اليها بمسئوليات إقليمية مما يؤدى إلى تقرير ودعم خدمات أفضل للمواطن كمـــا سيتيح الفرصة للافادة من القوى البشرية على نحو أفضل .

٢ - العناية بالتوثيق الاحصائي بالنسبة للاحصاءات الحيوية عن طريق : -

أ - نشر الوعي الاحصائي بين جمهور المواطنين وذلك من خلال برامج مدروسة في فترات دورية .

ب - توزيع المكاتب الصحية توزيعاً عادلاً في كل إمارة فرعية داخل الإقليم حتـى تغطي كل اجزائه .

جـ - توفير جهاز علمي متطور من حيث خزن المعلومات وطرق البرمجة يتولى عملية تسجيل المواليد والوفيات حتى يكون هناك تنظيم في عملية متابعة التسجيل .

د - أن يعنى التعداد العام في المستقبل بتسجيل حالات الوافيات التي تمت خلال سنة التعداد أيضاً يحتوى على بيانات عن المهاجرين مثل محـــل الميـــلاد ، ومدة الإقامة وهو أمر أغفله التعداد العام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م) إذ أن ذلك يوفر الكثير من المعلومات على الدارسين لهذا الجانب .

٣ - تعد المياه عامل رئيسي في قيام الزراعة ، وسبب جفاف بعض الآبار في إقليـــم المدينة المنورة كان نتيجة للاسراف في استخدام المياه لذلك لابد من :

أ - الحد من استخدام المياه بكميات كبيرة في الزراعة .

ب - الاهتمام باعادة وضع نظام للرى يرتبط باستصلاح اراضي المستنقعات فإن ذلك سيؤدى إلى توزيع المياه توزيعاً صحيحاً بين الأراضي المزروعة حالياً كما سيعمل على امتداد الزراعة إلى الأراضي الجديدة التي يتم استصلاحها .

جـ - استخدام الطرق الحديثة في الرى مثل طرق الري بالرش المحورى أو التنقيط .

د - العمل على توفير كافة الطرق الممكنة للاقتصاد في إستخدام المياه .

هـ - البحث عن مصادر جديدة للمياه وزيادة كفاءة وإنتاج معامل تحلية ميـــاه البحـــر في ينبـــع .

٤ - تحقيق مزيد من المساواه في توزيع الفرص الاجتماعية والاقتصادية بين القرى والمراكز، وإفساح مجال الحصول على الخدمات العامة بما يتمشى مع تشجيع أوجه النشاط الانتاجي. والاهتمام بوضع اطار عام للتنمية في كل المناطق لاسيما المناطق الريفية، على أن يولي هذا الاطار العام إهتماماً كبيراً لمدى توفر الموارد في الإقليم ومن ضمنها القوى البشرية والمياه .

٥ - توسعة مناطق حدود البلديات الصغيرة والمتوسطة لتشمل مناطق لا تتأثر بالسيول، وإنشاء حواجز لتحويل إتجاه السيول، ونقل مراكز تجمع السكان من المناطق المهددة باخطار السيول إذا استدعت الظروف ذلك .

٦ - لابد من تحديد المواقع الجغرافية المثلى للمراكز الحضرية والبعد عن المناطق الهامشية والمنعزلة الصغيرة لكي يتركز السكان في المناطق القريبة المتعددة الموارد. وإختيار عواصم إدارية متباعدة نسبياً يفسح المجال أمام التوسع العمراني. كما يستحسن أن ينتشر السكان في المناطق التي يجرى إستصلاحها حتى تتاح الفرصة لانتشارهم في مساحة أوسع، والتعرف على أماكن توافر الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها .

٧ - العناية بالتخطيط الإقليمي واستخدام أجهزة الاستشعار من بُعد عند القيام بدراسة شاملة لسكان مناطق البدو وتجمعاتهم والقرى الريفية وذلك بهدف المشاركة في خطط التنمية بالدولة .

٨ - رعاية المنطقة الخضراء الحالية وتشجيع النشاط الزراعي بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد وعدم تشجيع الهجرة الى المدن، وذلك عن طريق الاهتمام بسهولة تسويق المنتجات الزراعية وشق الطرق الزراعية خاصة في المناطق الوعرة والاهتمام بإنشاء المزيد من مصانع التمور والمواد الغذائية في الإقليم .

٩ - الاهتمام بالبدو وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية عن طريق :

أ - توزيع الاراضي وتوطينهم في مواقعهم إلا الأراضي غير الصالحة للزراعة، وذلك للحد من هجرتهم إلى المدن .

ب - اعداد نظام عام لأراضي المراعي ينظم إستعمال وإصلاح المراعي وحقوق الرعي .

جـ - مشروعات خاصة لتحسين الثروة الحيوانية وحماية صحة الحيوانات وتقديم

خدمات بيطرية في المناطق التي يعتمد سكانها على الماشية بصفة رئيسية .

د - إنشاء مراكز صحية ومستوصفات متنقلة للمناطق التي يرتادها البدو خاصة التجمعات الصيفية .

هـ - إنشاء مدارس في المناطق التي تتجمع فيها قبائل البدو في الصيف أو في الأماكن التي تقام بها أسواقهم التجارية .

١٠ - في سبيل جذب السكان للسكن في المناطق الريفية القليلة السكان حالياً . لابد من توفر كل احتياجات السكان في الأماكن المختلفة البعيدة عن المدن الرئيسية وذلك عن طريق الإهتمام باعمال الرى المختلفة والمصانع والمرافق العامة.وضرورة اتخاذ اجراءات تتعلق ببناء مساكن جديدة مع المرافق والتجهيزات الأساسية بصورة تتناسب مع تقديرات عدد السكان . وأهم هذه المرافق المدارس - الصحة مباني الإدارة - الأسواق - المحلات التجارية - المساجد .

١١ - لقد كان من ضمن المراكزالصغيرة التي اقترحتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح أهم مراكز التنمية في المنطقة الغربية هي :-

مراكز صناعية من ضمنها ينبع - بدر - مهد الذهب .

مراكز زراعية من ضمنها العلا - خيبر - سوق سويق .

خدمات السياحة مدائن صالح - شرم ينبع - خيبر .

لذلك لابد من زيادة الاهتمام بالنشاط الصناعي والزراعي في تلك المراكز التي ستشهد نمواً سكانياً متزايداً وتوفير المرافق المختلفة .

١٢ - تحسين الطرق وذلك بربط مدن الإقليم وقراه بشبكة من الطرق :

أ- الطرق البرية الحديثة وتشمل :-

- النقل بالسيارات . لذلك لابد من شق طرق جيدة .
- النقل بالسكك الحديدية . لذلك لابد من إنشاء شبكة خطوط سكة حديد تربط بين المدينة المنورة وميناء ينبع البحر وذلك لتأكيد درجة الترابط الإقليمي بين المدينة المنورة وميناءها من ناحية وبينها وبين أهم مدن الإقليم الأخرى من ناحية ثانية.وربط المدينة المنورة بميناء ينبع يمثل أهمية

بالغة خاصة بعد إقامة المنطقة الصناعية في ينبع لتسهيل عملية الحصول على البضائع المستوردة والسلع المصنعة فيه،كما يربط الميناء بظهيره الزراعي ،ويساعد على سهولة تسويق المنتجات الزراعية للقرى الواقعة عليها . ايضاً يمكن أن يربط هذا الخط الحديدى بين المدينة المنورة ومدن الحجاز من ناحية وبينها وبين مدينة الرياض من ناحية ثانية .

ب - النقل الجوى :-

- الاهتمام بزيادة حجم خدمات مطار المدينة المنورة لأهميته البالغة في تقديم الخدمات داخل الإقليم وخارجه بالإضافة إلى تعرضه لضغط شديد في فترة الحج .
- إنشاء مطار في مدينة العلا لأهميته في خدمة الجزء الشمالي والأوسط من منطقة الإقليم .
- الاهتمام بتوسعة مطار ينبع وزيادة عدد رحلاته .